

دور التدقيق الاداري في الحد من الفساد المالي والاداري دراسة استطلاعية على عينة من الاكاديميين في قسم المحاسبة في عينة من الجامعات الحكومية والاهلية في اقليم كردستان العراق

د بارزان عمر على

قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة البنانية الفرنسية، اقليم كردستان العراق

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى بيان مدى اهمية دور التدقيق الاداري في الحد من الفساد المالي والاداري في المؤسسات من وجهة نظر عينة من الاكاديميين في قسم المحاسبة وفي عينة من الجامعات الحكومية والاهلية في اقليم كردستان العراق، وتأتي اهمية البحث في توضيح مساهمة التدقيق الاداري في الحد من الفساد المالي والاداري، لأن نجاح المدقق الاداري في اكتشاف الفساد المالي والاداري ومخارتها يساعد في حماية الاقتصاد من الانهيارات التي تتعرض لها المؤسسات. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة. وقام الباحث باعداد استمارة استبيان مكونة من (20) سؤالاً للإجابة على أسئلة البحث، وتم تفرغ البيانات وإخضاعها لمعالجات إحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. ويتكون عينة البحث على مجموعة من الكوادر التدريسية في قسم المحاسبة في جامعات اقليم كردستان العراق والبالغ عددهم (48) كادراً تدريسياً. ومن اهم النتائج التي توصل اليه البحث هي ان التدقيق الاداري هي فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية كافة وكذلك فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية للتحقق من نتائج اعمال المشروع والتأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة. وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات ومن اهمها ضرورة الاهتمام بفحص وتقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بصورة مستمرة وتصحيح مواطن الضعف فيه من قبل الإدارة والتي من الممكن ان يساعد على الحد من وجود مناخ للفساد الإداري والمالي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الاداري، الفساد الاداري والمالي، المدقق الاداري.

1. المقدمة

ويعتبر الفساد الإداري والمالي ظاهرة تعاني منها معظم المجتمعات، فهي ظاهرة تتواجد في اغلب المجتمعات سواء في الدول النامية او المتقدمة والتي يعتبر الانسان جز من هذه المشكلة. تنتشر هذه الظاهرة في الدول النامية بشكل كبير مقارنة بالدول المتقدمة لان طبيعة الانظمة السياسية في هذه الدول توفر بيئة خصبة لنمو هذه الظاهرة بالاضافة الى عدم توفر النزاهة والديموقراطية والشفافية والتي تضمن وجود مراقبة مستمرة لأداء المؤسسة وتطبيق القانون الرقابي بشكل متساوي على جميع الافراد في المؤسسة.

مسايرة للفكر المحاسبي المعاصر من حيث المفاهيم والإجراءات، تقوم وظيفة التدقيق الاداري بفتح أفقا جديدة أمام المدققين لخدمة إدارات المؤسسات المختلفة ومساعدتها في أداء مهامها حيث يعمل التدقيق الاداري على تقديم التحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات بانتظام، وذلك بهدف تحقيق مراقبة فعالة من حيث التكلفة والتوفير والترشيد في استخدام الموارد، فالتدقيق هو وظيفة إدارية من أهم واجباتها القيام بصورة مستقلة بتقييم كفاية وفعالية ودقة أنظمة الرقابة القائمة داخل المؤسسة وتنوعية العمليات التي تقوم بها (القطبان، 2006: 173).

المبحث الاول: منهجية البحث واشكالياتها

1. مشكلة البحث:

بالإجراءات وقواعد المهنة، وبيان دوره في الحد من الفساد والتصدي للقائمين عليه.

ب- أن مفهوم نشاط التدقيق الإداري يهدف إلى الحد من الفساد الإداري والمالي وتحسين عملياتها من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عملياتها.

ت- تسهم الدراسة الحالية في تعزيز وظيفة التدقيق الإداري وضبط الأداء المالي والإداري وذلك من خلال وضع أسس الاسترشاد

4. فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية رئيسية وهي إن للتدقيق الإداري الجيد دور مهم ولها علاقات ارتباط مع الحد من الفساد الإداري والمالي والتصدي لها.

5. المنهجية المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والإلمام بمختلف حيثياتها، وذلك بجمع المعلومات من مختلف المراجع والدراسات ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة وتحليلها. وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات، خاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات النظرية العربية والاجنبية المتعلقة بالموضوع المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة، واستنباط ما يدعم تطوير ممارسات التدقيق الإداري والتي يفيد في الحد من ممارسات المتعلقة بالفساد المالي والإداري ومن ثم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في اعطاء مرجعية مفيدة للمؤسسات.

6. أسلوب جمع البيانات:

اعتمد البحث في جمع البيانات على ما يأتي:

- الإطار النظري: لأجل تغطية الجانب النظري من الناحية الأكاديمية فقد تم الاعتماد على البحوث والكتب العلمية التي تناولت التدقيق الداخلي و مظاهر الفساد الإداري والمالي.
- الجانب التطبيقي: تم تنظيم استشارة استبانة لجمع البيانات والتي تضمنت (20) فقرة، وقد تضمنت مجموعة من الأسئلة التي تعالج مشكلة البحث، حيث تم تقسيم الاستشارة إلى قسمين و بالشكل التالي:
 - القسم الاول: تضمن عشرة سؤال تخصصي المتعلق بممارسات التدقيق الإداري.
 - القسم الثاني: تضمن عشرة سؤال تخصصي المتعلق بالحد من الفساد الإداري والمالي.

وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي ذات الترتيب (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وأعطى أوزان المقياس والتي كانت (5, 4, 3, 2, 1) لل فقرات.

7. الطرق الإحصائية المستخدمة:

لا يمكن للفساد الإداري والمالي وبكل حلقاته أن ينمو ويتواجد في بيئة قوية و رصينة، بل أن واحداً من أهم عوامل وجود الفساد الإداري والمالي هي ضعف أو غياب الدور الفاعل للرقابة والتدقيق ولعل مشكلة البحث تتحدد انطلاقاً من هذا المدخل، حيث إن ضعف نظام الرقابة والتدقيق الإداري الفاعل والرصين الناتج عن عدم اهتمام القيادات الإدارية في المؤسسات بالدور الذي يلعبه نظام الرقابة والتدقيق الإداري من شأنه أن يساعد في نمو حالات الفساد الإداري والمالي وتشجيع المسفدين داخل الوحدات الإدارية. وعليه اخترنا أن يكون موضوع البحث حول التدقيق الإداري ومساهمته في الحد من الفساد المالي والإداري، وقد تم اختيار عينة من الأكاديميين في قسم المحاسبة كمجتمع للبحث بسبب امتلاكهم المعلومات حول التدقيق الإداري وممارسته من قبل الأكاديميين في قسم المحاسبة. واستناداً للأفكار التي جاءت بها مقدمة الورقة البحثية، يمكن إبراز معالم الإشكالية الآتية:

كيف يمكن أن يساهم التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري؟

ويمكن صياغة الأسئلة الفرعية المكتملة لمتطلبات البحث في هذه الإشكالية كما يلي:

- أ- ما هو مفهوم التدقيق الإداري ، وفيما تتمثل أهدافه؟
- ب- ما المقصود بالفساد المالي والإداري وماهي اساليب مواجهته والحد منها.
- ت- ما مدى مساهمة التدقيق الإداري في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال وجهات نظر الافراد عينة البحث؟

2. اهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة:

- أ- توضيح مساهمة التدقيق الإداري في الحد من الفساد المالي والإداري، لأن نجاح التدقيق الإداري في اكتشاف الفساد المالي والإداري ومحاربتها يساعد في حماية الاقتصاد من الانهيارات التي تتعرض لها المؤسسات.
- ب- تسليط الضوء على مفهوم التدقيق الإداري وكيفية قياسها والتعرف على دورها، في تحقيق الدعائم الأساسية لحوكمة المؤسسات.
- ت- معرفة العوامل التي تؤثر سلباً في فاعلية نظام الرقابة والتدقيق الإداري ، وتشخيص أوجه الفساد وتوجهاته والخروج بنتائج وتوصيات تساهم في حث الجهات المعنية على تعزيز عمل أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي.

3. اهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال النقاط التالية:

- أ- تسليط الضوء والتأكيد على ضرورة بناء نظام رقابة وتدقيق اداري فاعل شامل والمحافظة على تفعيل سلسلته الإجرائية بشكل مستمر، مع إلزام العاملين

جاء قانون الشركات 1862 الذي نص على وجوب عملية التدقيق بقصد حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم، أما الدول الثانية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881 والولايات المتحدة عام (1882 المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين) وألمانيا عام 1896 وكندا عام 1902، استراليا 1904، مصر 1904، فلندا 1911 وهكذا حتى أصبح لا يخلو من بلد في وقتنا المعاصر الحاضر. ويرى (الغزوي، 2008: 35) بأنه ترجع بداية الاهتمام المهني بالتدقيق إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941. وهذه الخطوة يمكن عدّها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي، إذ أسهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع مجال الانتفاع من خدماته، وقد عمل المجمع على تدعيم التدقيق وتطويره عن طريق بذل الجهود المختلفة.

2. تعريف مفهوم التدقيق الإداري:

يعرف التدقيق بأنه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية كافة وكذلك فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية للتحقق من نتائج أعمال المشروع والتأكد من سلامة المركز المالي للخروج برأي محايد ومستقل حول صحة العمليات والبيانات والقوائم المالية خلال فترة مالية معينة (الحسناوي، 2021: 382). ويعرف التدقيق على أنه "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد و القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدي تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة (مازون، 2011: 5).

يعرف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (I.I.A) التدقيق على أنها: نشاط مستقل للتقييم داخل المؤسسة، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى، وذلك لخدمة الإدارة، كما أنها رقابة إدارية تقوم بقياس وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة. " (عطاء الله، 1994: 202). ويعرف التدقيق بأنه وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة، لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاءة الإنتاجية القصوى (حلمي، 2000: 61). ويعرف بأنها جهاز فعال يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها بفاعلية من خلال اتباع نهج منظم منضبط لتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة وبما يحقق القيمة المضافة الى تلك المؤسسة (Shahimi, at all, 2016: 72).

ويعرف بأنه مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاءة قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التأكد من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى (الحيسي، 2013: 25). وهي عبارة عن تدقيق للعمليات والدفاتر والسجلات داخل الشركة بواسطة بعض مستخدميها وتم بطريقة مستمرة، وهي مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الإداري للشركة لمقابلة احتياجات الإدارة (محمود وآخرون، 2011: 22). ومن ذلك يتضح ان وظيفة التدقيق هي (الحسناوي، 2021: 380):

للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياتها تم تفرغ البيانات وإخضاعها لمعالجات إحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتم استخدام بعض الطرق الإحصائية لتحليل البيانات كمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الفا كرونباخ.

8. عينة البحث:

يتكون عينة البحث على مجموعة من الكوادر التدريسية في قسم المحاسبة في جامعات إقليم كردستان العراق والبالغ عددهم (48) كادرا تدريسيا. تم توزيع (55) إستارة على الكوادر التدريسية في قسم المحاسبة في عينة من الجامعات الحكومية والخاصة في إقليم كردستان العراق وتم استرجاع (48) استارة، وكانت جميعها صالحة للتحليل الإحصائي. والجدول التالي يبين عدد الاستمارات الموزعة والاستمارات المرجوعة والصالحة للتحليل الإحصائي.

الجدول (1) عدد الاستمارات الموزعة والصالحة للتحليل

اسم الجامعة	عدد الموزعة	عدد الاستمارات	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل
جامعة صلاح الدين	10	8	8
جامعة بوليتكنيك اربيل	10	9	9
جامعة كوه	5	5	5
جامعة السليمانية	5	5	5
جامعة دهوك	5	4	4
جامعة بوليتكنيك السليمانية	5	4	4
جامعة نوح	5	5	5
الجامعة اللبنانية الفرنسية	5	4	4
جامعة جيان اربيل	5	4	4
المجموع	55	48	48

الجدول من اعداد الباحث

المبحث الثاني: الجانب النظري

المحور الاول: التدقيق الإداري

1. نشأة التدقيق:

يرجع ظهور التدقيق كهكرة إلى ثلاثينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهوره هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض الثقل على التدقيق الخارجي خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إخضاع حساباتها للتدقيق الخارجي حتى يتم المصادقة عليها (زرقياد وشعباني، 2021: 724). وبقي دور التدقيق الداخلي مهمشا حيث أنه لم يحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلى أن انتظم المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وقاموا بتكوين ما يسمى بمعهد المدققين الداخليين الأمريكيين I.I.A الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها (صالح، 1990: 12).

وتستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، ثم اتسع نطاق التدقيق فشمّل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج، مما أدى إلى تطور الدقة المحاسبية للسجلات، وازدياد اتساع حجم المنشآت، ازدادت الحاجة إلى إصباح طابع الشرعية والمصادقية على مخرجاتها، مما أدى بالمساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء بالأجر عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة؛ وقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا بإيطاليا عام 1581، بحيث أصبحت العضوية في هذه الكلية عام 1669 شرطا من شروط مزاوله مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة حيث كان لبريطانيا السبق في ذلك بإنشائها لجمعية المحاسبين القانونيين عام 1854، ثم

- أ- الفحص للتأكد من صحة القياس للعمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها في السجلات والدفاتر أي فحص القياس المحاسبي.
- ب- التحقق أي إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية باعتبارها تجسد نتائج أعمال المنظمة خلال الفترة المالية ومدى تمثيلها للواقع الاقتصادي للمنظمة.
- ت- اثبات نتائج الفحص والتحقق بتقرير مكتوب يمكن الاستفادة من بياناته.

4. أهمية التدقيق الإداري في خدمة الإدارة:

يكن أهمية التدقيق الإداري بأنه يساعد مدققو الحسابات المستقلون على الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال (الخيبي، 2013: 35). ويعتبر أداة الإدارة التي يجب من خلالها ضمان سير أعمال المؤسسة بشكل صحيح كما انه يجب أن لا يقتصر عمل التدقيق على كشف الأخطاء في البيات تطبيق القوانين التي تحكم الأنشطة العامة ولكن الأخطاء التي قد تتضمنها القوانين نفسها وبالتالي هذا يؤدي إلى تحسين النظام العام للمؤسسة (مُجد وعواد، 2020: 154). ويعتبر بمثابة حجر الزاوية الذي يؤسس حوكمة جيدة للمؤسسات ويمكنها من أن تلعب دورا هاما في تحسين الإدارة والمساءلة المالية وغير المالية (Cox, 2016: 10).

ويلعب التدقيق الإداري دورا هاما في رفع كفاءة الأداء الإداري، ومن ثم تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المشروع المادية والبشرية، وكذلك تعمل على رفع فعالية الأداء الإداري عن طريق تمكن الإدارة من الوصول إلى أهدافها بكفاءة. وأن التدقيق الإداري ممكن أن تخدم الإدارة في المجالات التالية (الاشقر، 2008: 11):

- أ- **في مجال السياسات:** يساعد التدقيق الإداري في تجميع وتبويب وتحليل البيانات المحاسبية والاقتصادية اللازمة للإدارة من أجل وضع السياسات الملائمة.
- ب- **في مجال اتخاذ القرارات:** يساعد التدقيق الإداري في فحص القرارات الإدارية فيما يتعلق بإستراتيجية تحديد الأهداف والتأكد مما إذا كانت البيانات والمعلومات تنساب إلى الأهداف العليا بشكل سليم وملائم لاتخاذ القرارات.
- ت- **في مجال التخطيط:** يساعد التدقيق الإداري في وضع ومراجعة نظام التخطيط ذاته - فهو يساعد في عملية وضع الخطط حيث يقوم بفحصها فحفا وثيقا وعميقا لتفادي احتمال الفشل في المستقبل.
- ث- **في مجال تفويض السلطات وتحديد المسؤوليات:** يساعد التدقيق الإداري على توفير نظام سليم لتفويض السلطات وتوزيع المسؤوليات - وذلك بأشتراكه مع الإدارة العليا في القيام بهذا التحديد، حيث يقدم المساعدة في تقوية وتوسيع تدفق المعلومات بين مراكز المسؤولية.
- ج- **في مجال الاتصالات:** يلعب التدقيق الإداري دورا هاما في تحسين نظام الاتصالات داخل المشروع ويساعد في تصميم قنوات الاتصال الملائمة فيما بين الإدارات العليا والوسطى والدنيا في الاتجاهين وكذلك فيما بين الاتجاهات الأفقية الرئيسية - كما انه يعمل على تحسين وتوحيد لغة الاتصال لتصبح محددة ومفهومة لجميع الأطراف.
- ح- **في مجال قياس النتائج:** يساعد التدقيق الإداري في تحديد المناطق أو العمليات التي تسهم في تحسين صورة الربحية مع العمل على وضع نظام سليم لتقييم الأداء

5. مبادئ التدقيق:

حدد معهد المدققين الداخليين IIA، مجموعة من القواعد السلوكية التي يمكن بيانها بما يلي (Elder et al, 2012: 817)

كما أن التدقيق يعد من أهم أساليب أنظمة الرقابة الداخلية، حيث إن وجود التدقيق يعني تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، كما يتوقف مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي على نتائج تقييمه لفعالية نشاط التدقيق الداخلي (جمعة، 2009: 27). وأصبح التدقيق الداخلي وظيفة بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية (زرقياد وشعباني، 2021: 724). ويمارس التدقيق في بيئات متعددة قانونية او ثقافية ولصالح مختلف المؤسسات من ناحية الحجم والهيكل والهدف، من قبل الأشخاص وحسب طبيعة المؤسسة وان التقيد بالمعايير الدولية يعد امر اساسي ليمتكن المدققين الداخليين ونشاط التدقيق من الوفاء بالتزاماتهم (مُجد وعواد، 2020: 154)، ويُمثل الغرض من المعايير بالاتي:

- أ- توجيه الالتزام بالعناصر الملزمة للاطار الدولي لممارسة مهنة التدقيق الداخلي.
- ب- توفر المعايير اطار يتم الرجوع اليه لأداء وتطوير مجال واسع للقيمة المضافة للتدقيق الداخلي.
- ت- تساعد المعايير في ارساء الاسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
- ث- تعزز وتحسن من مسارات العمليات للمنشأة.

3. اهداف التدقيق الاداري:

- يمكن تحديد اهداف التدقيق الاداري بالاتي:
- أ- مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم بقيام المدقق لعمليات الفحص والتقييم واعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي تم مراجعتها (زرقياد وشعباني، 2021: 724).
- ب- إبداء الرأي فيما إذا كانت الإدارة قد استخدمت الموارد البشرية والموارد المادية المتاحة بكفاءة، وتحقيق أقصى النتائج وفقا لأهداف المشروع المحددة مقدما، وإبراز نواحي الضياع وعدم الكفاءة في كافة الأنشطة والعمليات للتغلب عليها وعلاجها وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع (الاشقر، 2008: 13).
- ت- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم الرسم السياسات (شعباني، 2004: 72)
- ث- المحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال (شعباني، 2004: 72)

ج- التقييم للخطة الموضوعة والإجراءات التنفيذية والسياسات المعمول بها بصدد الشؤون المالية والمحاسبية وما يتعلق بها من أمور وإبداء الرأي في الاقتراحات البناءة لتطوير هذه الخطة والسياسات مما يحقق كفاية إنتاجية أكبر للمؤسسة ككل (شعباني، 2004: 72).

الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة (مشجل، 2006: 44). ويعرفه (الذهبي، 2007: 241) بأنه عبارة عن استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية، سواء أكان هذا الاستغلال يدافع شخصي من الموظف ذاته أو نتيجة الضغوط التي يمارسها عليه افراد من خارج الجهاز الحكومي. ويعرف (بوادي، 2008، 13) الفساد الاداري بأنه سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه و سلطاته في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الاقارب و الاصدقاء والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة. ويعرفه (الخفاجي، 2009، 21) بأنه تجاوز الموظف المختص في الدولة حدود واجباته ومن ثم مخالفته للقوانين والأنظمة السارية أو المرعية بقصد تحقيق منفعة غير مشروع له أو لغيره مثل الاستيلاء على المال العام، أو الأملاك الخاصة في الدولة من أراضي أو عقارات أو آليات. ويعرف بأنه وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان واتباع الشبهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم (موجي وحسين، 2015، 101). ويعرف بأنه التصرفات غير القانونية والتعقيدات البيروقراطية وأخطاء القطاع العام المؤدية إلى عدم تحقيق أهدافه في تقديم أفضل الخدمات العامة للمجتمع (حسن، 2015، 197). ويعرف الفساد استنادا الى قانون مكافحة الفساد في الامم المتحدة على انه القيام باي عمل يمتثل بأداء غير صحيح للعمل او الواجب او اساءة له نتيجة لاستخدام موقع او سلطة بما في ذلك القيام بهذه الافعال توقعها لتحصيل شي مميز او سعيا للحصول على ميزة اخرى يوعد بها او تعرض وتطلب بشكل غير مباشر او مباشر (الحسناوي، 2021: 383). ويعرف على أنه إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص او انه معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي و عليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب بل انه نتيجة لانحراف القيم عن انماط السلوك القائم المعهود (القيسي، 2018: 130).

2. اسباب ودوافع ظهور الفساد المالي والاداري:

تعددت الاسباب والدوافع التي تقود الى تكوين هذه المشكلة المتعلقة بالفساد المالي والاداري حيث حدد (الحسناوي، 2021: 385) هذه الاسباب بالتالي:

1. الإدارة العامة.
2. مستوى الدخل والمعيشة.
3. التقصير في تطبيق القوانين.
4. ضعف دور الرقابة الصحافة والإعلام.
5. النظام السياسي.

وحدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والاداري أبرزها ما يأتي (عبدالله، 2015: 9)

1. تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها .
2. وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
3. حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
4. ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
5. توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

المبدأ الأول- النزاهة: والتي تؤسس الثقة بأداء المدقق وبالتالي توفير الأساس للاعتماد على حكمه.

المبدأ الثاني- الموضوعية: والتي تتطلب أن يكون المدقق على قدر كبير من الموضوعية المهنية في جمع وتقييم وإيصال المعلومات حول النشاط أو العملية التي يتم تدقيقها.

المبدأ الثالث- السرية: حيث يتعين على المدقق احترام قيمة وملكية المعلومات التي يحصل عليها، وعدم الكشف عن هذه المعلومات بدون مسوغ قانوني ما لم يكن هناك التزام قانوني أو محني للقيام بذلك.

المبدأ الرابع- الكفاءة المهنية: بحيث يكون المدقق قادر على اكتساب المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة التي تمكنه من أداء عمله بمهنية وكفاءة.

6. التحديات و المشاكل التي تواجه المدقق الإداري

يمكن تحديد اهم التحديات و المشاكل التي تواجه المدقق الإداري بالتالي (رضا، 2017: 36):

1. **التأهيل العلمي والعمل للمدقق الإداري :** لم يلق التدقيق الإداري قدرا كبيرا من الاهتمام التدقيق المالي، نظرا لما يتطلبه من تأهيل علمي وعملي وعناية محنية، حيث أن التدقيق الإداري الفعال يعتمد بقدر كبير على المدقق وحالته الذهنية.
2. **توفير البيانات في الوقت المناسب :** صعوبة توفير البيانات والخطط والبرامج و الأهداف في الوقت المناسب وبالقدر الكافي والدقة العالية.
3. **عدم وجود معايير واضحة ومحددة :** يستلزم تقييم الأداء الإداري وجود معايير واضحة ومحددة عند الاستخدام للموارد الاقتصادية المتاحة سواء بشرية أو مادية أو مالية.

المحور الثاني: الفساد الاداري والمالي:

1. مفهوم الفساد:

يعد مصطلح الفساد المالي والإداري مصطلحا عاما، إذ يشمل أكثر من جانب من جوانب العمل الوظيفي، فقد تنصب ممارساته على الجانب القانوني، أو على الجانب المالي أو يكون ومنصب على الجانب الإداري ولكن القاسم المشترك لنتائج تلك الممارسات، هو تحقيق منافع و مصالح غير مشروعة من قسم من العاملين عن طريق استغلال مناصبهم الادارية أو الوظيفية (رحيل، 2019: 190).

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ، وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر ، وهو داء خطير يهلك الحرث والنسل لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية ، ولكن بدرجات ونسب متفاوتة وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات بان الفساد المالي والإداري يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي ، والمستوى المعيشي المرتفع ، بينما يرتفع بمعدلات و وتأثر كبيرة في الدول النامية بصفة عامة ، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص . ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي والإداري ، كانتشار الرشوة ، والتسيب بين الموظفين وضعف الإنتاجية وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات (طاهر وحسين، 2021: 27).

ويعرف ظاهرة الفساد المالي والإداري بأنه المتاجرة بالوظيفة وامتيازاتها واستغلال النفوذ لغير الاعراض القانونية الموجودة لأجلها (الشيخلي، 1999، 73). ويعرف بأنه القصور القيمي عند الافراد والذي يجعلهم غير قادرين على تقويم الالتزامات

- من جانبه يرى (الغالي والعامري، 3000: 358) بأن الأسباب المؤدية للفساد المالي والاداري يكمن في التالي:
- أ- **مسببات تنظيمية (مؤسسية):** وتتضمن ضعف المنظومة الرقابية والبطالة المنقعة وطبيعة العمل المؤسسي، فضلا عن حجم المؤسسة والعلاقة مع المسؤولين في الهيكل الاداري وكذلك عدم الاستقرار على المستوى المهني.
- ب- **مسببات شخصية:** تتعلق بمدى الخدمة والعمل الوظيفي بالإضافة لعامل العمر والمهنة والجنس والتحصيل الدراسي والحاجة المادية والتخصص الدقيق والائانية والوعي العام.
- ت- **مسببات بيئية:** وتشمل عوامل البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التشريعية.
- 3. مظاهر الفساد المالي والاداري:**
- يتم التعبير عن ظاهرة الفساد المالي والاداري عبر مجموعة سلوكيات متداخلة ومتشابكة في أغلب الأحيان، ويمكن تصنيفها وفق الاتي (يونس واخرون، 2020: 450):
- أ- **الرشوة:** وتعني الحصول على منافع أو أموال إضافية لقاء تنفيذ عمل أو إجراء يتنافى مع أصول المهنة أو الوظيفة..
- ب- **المحسوبية:** والمتصود بها تأدية الاعمال لمصلحة شخص ما أو جهة معينة يتبع لها ذلك الشخص كأن تكون عشيرة أو عائلة أو منظمة حزبية من غير أن يكونوا مستحقين لها.
- ت- **المحاباة:** وهي تفضيل جهة تتبع لصاحب النفوذ أو السلطة على حساب جهة أخرى في عمل مناف للاستحقاق، والغاية الاساسية من ذلك هو مقابل الحصول على منفعة معينة.
- ث- **الواسطة:** تفسر الواسطة على أنها تقديم الافضلية لشخص أو جماعة معينة من دون الالتفات الى عوامل الكفاءة اللازمة، مثال ذلك منح شخص محدد لمنصب أو مسؤولية معينة لاسباب تتعلق بالانتماء الحزبي أو العشائري ويكون ذلك خارج اطار الاحقية والكفاءة.
- ج- **سرقة المال العام:** وتشير الى الاستحواذ على أموال الدولة عبر التصرف بها من دون مسوغ قانوني وتشريعي وبشكل سافر تحت مسميات متنوعة
- ح- **الابتزاز:** ويقصد به استحصال أموال بطريقة قسرية من قبل طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ خدمة أو مصلحة مرتبطة بمهنة الشخص المبتز والفاسد.
- ويرى (طاهر وحسين، 2021: 28) بأن للفساد المالي والاداري مظاهر وتجليات سياسية ومالية وادارية واخلاقية وكتالي:
- أ- **ففي الجانب السياسي،** يتجلى الفساد في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.
- ب- **وفي الجانب المالي،** يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تقون سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، ومخالفة تعلمات أجهزة الرقابة المالية. وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية.
- ت- **أما الفساد الإداري،** فانه يتعلق بالخالفات الادارية والوظيفية وكذلك التنظيمية التي يرتكبها الموظفون العموميون أثناء تأديتهم لمهام عملهم، وتتجسد مظاهر الفساد الاداري في التسبب لدى الموظفين وعدم احترام الوقت وتمضيته في أمور لا تتعلق بالعمل واستحقاقاته، وعدم التصدي الجدي للمسؤولية وافشاء أسرار الدولة وغير ذلك.
- ث- **في الجانب الاخلاقي،** يتمثل الفساد بالانحرافات الاخلاقية والسلوكية التي يقوم بها موظفو الدولة، والمتعلقة بسلوكهم الشخصي وتصرفاتهم المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب مصلحة الشعب وممارسة المحسوبية من غير الالتفات إلى معايير الكفاءة عند تعيين الموظفين
- 4. استراتيجيات الحد من الفساد الاداري والمالي:**
- يمكن تحديد الاستراتيجيات المطلوبة للحد من الفساد الاداري والمالي بمايلي:
- أ- القدوة الحسنة من قبل القيادات الادارية في المستويات المختلفة و تفعيل دور المساءلة الادارية و الرقابة الذاتية على مستوى المنظمة (المطيري، 2003، 21)
- ب- أن تتضمن الدورات التدريبية على اخلاقيات العمل الوظيفي وعدم الاقتصر على مجرد سرد النظريات الادارية (الجاف واخرون، 2017: 506).
- ت- تفعيل دور وسائل الاعلام المختلفة في توضيح ضرر الفساد الاداري على الافراد والمجتمع (الجاف واخرون، 2017: 506).
- ث- تفعيل مبداء الجدارة في شغل الوظيفة من خلال اجراءات دقيقة تعتمد على الكفاءة و الاستحقاق ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب (المالك، 2005، 10).
- ج- تحسين الاوضاع الوظيفية والمعيشية للافراد العاملين بما يساعدهم على الاستقرار و يغنيهم عن اللجوء الى وسائل منحرفة للكسب (المالك، 2005، 10).
- المحور الثالث: دور التدقيق الاداري في الحد من الفساد الاداري والمالي**
- تعتبر ظاهرة الفساد المالي والاداري متغلغلة في اغلب مفاصل الحياة وما ينعكس عليها من الآثار السلبية في دوائر ومؤسسات الدولة مما يقود الى العديد من الطرق لمكافئته ويتمثل ذلك بواسطة المحاسبة القانونية والادارية والمسائلة للأشخاص الذين يتولون المناصب العليا نظير اعمالهم بالإضافة الى ان يكون الموظف دائما مسؤول امام رؤوسه في العمل وخصوصا الموظفين الذين يكونون بمنصب عالي بالدولة كمنصب مدير عام او وزير او من هم ويحاسبون ويراقبون باستمرار من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية (مُجد ومُجد، 2016). وان آليات مكافحة الفساد تشكل عدة عناصر أساسية في مكافحة الفساد المالي والإداري وتمثل هذه الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف إحراز أداء أمثل وأعلى، كذلك وتعتبر نشاطا دائما ومستمر يأخذ بنظر الاعتبار القيم البيئية والادارية لذلك فإن اغلب مؤسسات مكافحة الفساد الإداري تضع اشكال وحالات معينة لمكافحة حالات الفساد الموجود وتبنى هذه الإستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة، ولا بد من توفر الإرادة الجدية والقوية من قبل القيادات العليا في البلد لمحاربة الفساد المالي والإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا يوجد تقاطع بين مكافحة الفساد والسلطات السياسية (الحسناوي، 2021: 385).

المبحث الثالث: وصف متغيرات البحث واختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث وصف وتشخيص لأهم متغيرات البحث وذلك من اجل التعرف على الاختلافات في آراء عينة البحث بهدف قياس دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والاداري.

1. ثبات الاستبانة

تم حساب معامل ثبات الاستبانة عن طريق استخدام برنامج SPSS وذلك لحساب معامل ألفا كرونباخ Alpha Coefficient، وكانت القيمة الكلية لمعامل ألفا العامة للاستبانة كاملة تساوي (0.924)، وهو معامل ثبات مرتفع، ويشير إلى تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات. كما تم حساب معامل ألفا للثبات لكل محور من محاور الاستبانة والتي توضحها الجدول (3) الاتي:

جدول (3) معامل ألفا كرونباخ

المتغير	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
التدقيق الاداري	10	.893
الحد من الفساد المالي والاداري	10	.883
الاستبانة ككل	20	.924

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

2. وصف متغيرات البحث

1. وصف فقرات التدقيق الاداري

تبين نتائج الجدول (4) التوزيعات التكرارية وقيم الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لفقرات التدقيق الاداري والتي استخدمت العبارات (X10 - X1) لقياس هذا المتغير، إذ يشير نتائج الجدول إلى اتفاق إيجابي لهذا المتغير وذلك من اتفاق (75%) من عينة المبحوثين، وعدم اتفاق (25%) منهم، بوسط حسابي عام (3.749) وانحراف معياري عام (1.206). وأن أبرز الفقرات التي أسهمت في أغناء هذا المتغير هو X7 الذي يتضمن (يعمل التدقيق الاداري على تطبيق برامج وأدوات المراجعة التحليلية لاكتشاف الغش والتلاعب والتحرير في المستندات) حيث كان الاتفاق عليها بنسبة (82%) وبوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (1.057). بينما كانت أقل نسبة في هذا المتغير كان للفقرة X10 التي تتضمن (التدقيق الاداري قادر على تقديم توصيات وملاحظات بدون ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم) حيث كانت شدة الإجابة (63.4%) وبوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (1.209).

الجدول (4) التوزيعات التكرارية و النسب المئوية والايوساط الحسابية لفقرات التدقيق الاداري

الفقرات	مواقع بقيدة		غير مواقع بقيدة		المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		الاجمالية النسبية	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X1	33.3	16	45.8	22	2	10.4	5	6.3	3	81.2
X2	33.3	16	43.8	21	6	30.0	0	0.0	0	76.2
X3	47.9	23	31.3	15	3	12.5	1	5.0	3	78.8
X4	41.7	20	31.3	15	3	15.0	2	10.0	7	79
X5	33.3	16	12.5	6	5	20.8	10	22.9	11	63.4
X6	56.3	27	27.1	13	3	10.4	5	0.0	0	77.6
X7	37.5	18	43.8	21	1	10.4	5	6.3	3	82
X8	43.8	21	31.3	15	4	20.0	5	10.4	5	77
X9	41.7	20	20.8	10	3	12.5	4	22.9	11	72.4
X10	29.2	14	16.7	8	6	30.0	15	31.3	15	68.4
المعدل العام لفقرات التدقيق الاداري	31.3	15	31.3	15	5	12.5	6	31.3	15	75

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

2. وصف فقرات الحد من الفساد المالي والاداري

تبين نتائج الجدول (5) التوزيعات التكرارية وقيم الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لفقرات الحد من الفساد المالي والاداري والتي استخدمت العبارات (Y10 - Y1) لقياس هذا المتغير، إذ يشير إلى اتفاق إيجابي لهذا البعد وذلك من اتفاق (77.68%) من عينة المبحوثين، وعدم اتفاق (22.32%) منهم، بوسط حسابي عام (3.885) وانحراف معياري عام (1.029). وأن أبرز الفقرات التي أسهمت في أغناء هذا المتغير هو Y6 الذي يتضمن (ان رقابة وتقييم الاداء التي تتم على اسس ومعايير ومؤشرات موضوعية تساعد في الحد من الفساد الاداري والمالي). حيث كان الاتفاق عليها بنسبة (84.2%) وبوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (1.010). بينما كانت أقل نسبة في هذا المتغير للفقرة Y2 التي تتضمن (ان قدم القوانين والانظمة وعدم تناسب الاجراءات والسياسات المتبعة مع طبيعة العمل والظروف الحالية هي من اسباب الفساد الاداري والمالي) حيث كانت شدة الإجابة (69.2%) وبوسط حسابي (3.46) و انحراف معياري (1.148).

الجدول (5) التوزيعات التكرارية و النسب المئوية و الاوساط الحسابية لفقرات الحد من الفساد المالي والاداري

الفقرات	مواقع بقيدة		غير مواقع بقيدة		المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		الاجمالية النسبية	الترتيب
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
Y1	26	20.8	10	7.7	2	10.4	5	10.4	5	75.4
Y2	18	18.8	9	9	6	22.9	11	37.5	11	69.2
Y3	28	18.8	9	9	7	4.2	2	58.3	28	74.6
Y4	21	27.1	13	13	3	12.5	6	10.4	5	74.6
Y5	21	35.4	17	17	0	0.0	0	4.2	2	76.2
Y6	22	43.8	21	21	0	0.0	0	4.2	2	84.2
Y7	19	29.2	14	14	5	20.8	10	39.6	19	77.6
Y8	25	29.2	14	14	4	10.4	5	52.1	25	80.4
Y9	29	29.2	14	14	3	4.2	2	60.4	29	82.6
Y10	28	31.3	15	15	0	0.0	0	58.3	28	82
المعدل العام لفقرات الحد من الفساد المالي والاداري	31.3	15	31.3	15	3	12.5	6	31.3	15	77.68

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

3. اختبار فرضية البحث:

ينصب اهتمام هذه الفقرة على اختبار فرضية البحث الرئيسة والخاصة بقياس علاقة الارتباط بين التدقيق الاداري والحد من الفساد المالي والاداري، حيث توضح نتائج الجدول (6) أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق الاداري والحد من الفساد المالي والاداري مجتمعة، وبلغت قيمة هذا الارتباط (0.871)، وهي علاقة ارتباط معنوية عالية عند مستوى معنوية (0.05)، ويشير هذا إلى أهمية دور التدقيق الاداري وممارساته في الحد من الفساد المالي والاداري المطلوب من وجهة نظر الافراد المبحوثين وعلى هذا الأساس فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسة.

الجدول (6) نتائج علاقات الارتباط بين التدقيق الاداري والحد من الفساد المالي والاداري

التدقيق الاداري	الحد من الفساد المالي والاداري
	.871**
الدلالة الاحصائية	.000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات:

توصل البحث الى التالي:

1. التدقيق الاداري هي فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية كافة وكذلك فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية للتحقق من نتائج اعمال المشروع والتأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة.
2. يعمل التدقيق الاداري على تطبيق برامج وأدوات المراجعة التحليلية لاكتشاف الغش والتلاعب والتحرّف في المستندات وفحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية في المؤسسة.
3. توصل البحث الى ان التدقيق الاداري يقوم بتطبيق معايير الأداء المهني التي تساعده في كشف التجاوز المالي والإداري الموجود بالمؤسسة.
4. توصل البحث الى ان رقابة وتقويم الاداء التي تتم على اسس ومعايير ومؤشرات موضوعية تساعد في الحد من الفساد الاداري والمالي.
5. توصل البحث الى ان مكافحة الفساد الاداري والمالي يتطلب تظافر جهود جميع الافراد ولا يقتصر على ادارة المؤسسة.

2. التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بفحص وتقييم نظام الرقابة والتدقيق بصورة مستمرة وتصحيح مواطن الضعف فيه من قبل الإدارة والتي من الممكن ان يساعد على الحد من وجود مناخ للفساد الإداري والمالي.
2. من الضروري ان يحرص المدقق باستمرار على متابعة التطورات المستخدمة في معايير التدقيق الاداري ويستند إليها عند أداء مهامه، وان يكون قادر على تقديم توصيات وملاحظات بدون ضغوط أو انصياع.
3. من الضروري ان يقوم المدقق بتدقيق الكفاءة والفاعلية و تقييم الأداء للمساعدة في ضبط الأداء المالي والإداري للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي.
4. من الضروري تجديد القوانين والسياسات حيث ان قدم القوانين والانظمة وعدم تناسب الاجراءات والسياسات المتبعة مع طبيعة العمل والظروف الحالية هي من اسباب الفساد الاداري والمالي.
5. ضرورة تيسير أساليب العمل وجعلها أكثر مرونة والتي يساعد على الحد من الفساد الإداري والمالي.

المصادر:

اولا: المصادر العربية:

- الجاف، نظمية احمد وصادق، زانا مجيد وحسن، ريام صالح (2017) تفعيل أخلاقيات العمل الوظيفي في الحد من مظاهر الفساد الإداري - دراسة استطلاعية لاراء القادات الادارية في جامعة كويه باقليم كردستان العراق. المؤتمر العلمي الدولي الرابع لجامعة التنمية البشرية في السلبيانية بعنوان (نحو التنمية المستدامة) للمدة 8 و 9 نيسان 2017
- جمعة، أحمد حلمي (2009) المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث: الإطار الدولي: أدلة ونتائج التدقيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- حسن، سهر حسين (2015) المسؤولية الأخلاقية في مواجهة الفساد الإداري و المالي، مجلة دبالى، العدد 65، ص: 215-194.
- الحسنواوي، رزاق جفات كريدي (2021) دور التدقيق الداخلي والرقابة على الاداء المؤسسي في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والمالي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 13، العدد 2 ص ص 39 - 374
- الحسنواوي، رزاق جفات كريدي (2021) دور التدقيق الداخلي والرقابة على الاداء المؤسسي في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والمالي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (13)، العدد (2)، ص: 374-394.
- حلمي، جمعة احمد (2000). المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الحفاجي، حاكم جبوري (2009) علاقة و أثر الفساد الاداري على جودة تنفيذ المشاريع الخدمية-دراسة مقارنة بين هيئة اعمار محافظة النجف و الادارة المدنية المؤقتة، دراسة استطلاعية من وجهة نظر عينة من القيادات الادارية لمديرية التربية و الاشراف التربوي ومدراء المدارس في محافظة النجف الاشرف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 3، العدد 12، ص: 53-19.
- الخيسي، عبدالباسط احمد (2013) مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة (دراسة تطبيقية تحليلية) رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، إعادة الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الأزهر بغزة.
- الذهبي، قاسم ناصر مطر (2007) اثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
- رحيل، محمد احمد (2019) مظاهر الفساد المالي والاداري وآثارها على المرفق العام (دراسة قانونية) مجلة جامعة تكريت للتحقيق، المجلد (3) العدد(4/1)، ص: 187-211.
- رضا، بدار محمد (2017) التدقيق الإداري وفق المعايير الدولية دراسة تطبيقية- بلدية الحسيان بلدية مستغنام ولاية مستغنام، رسالة ماجستير، الجزائر.
- زرقواد، وسام، وشعباني، لطفي (2021) آثار المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية و دور التدقيق الداخلي في الكشف عنها و استبعادها - دراسة حالة - مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد: 1، ص: 715 - 734.
- الاشقر، محمد احمد (2008) مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الإدارة وترشيد قراراتها في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. دراسة تحليلية : لآراء مدراء الشركات المساهمة، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، الجامعة الإسلامية-غزة.
- بوادي، حسنين (2008) الفساد الاداري لغة المصالح، الطبعة الاولى، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.

- شعباني، لطفي (2004). المراجعة الداخلية ممتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة. رسالة ماجستير . جامعة الجزائر .
- الشخيلي، عبدقادر (1999) أخلاقيات الوظيفة العامة, دار مجدلاوي للنشر, عمان, الطبعة الاولى.
- صالح، العمرات احمد (1990) المراجعة الداخلية: الاطار النظري والمحتوى السلوكي: دار البشير, عمان, الاردن.
- طاهر، زهراء عبد القادر وحسين, عبد الإله توفيق (2021) الحوكمة مدخل محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات والشركات المملوكة للدولة, مجلة الإدارة والاقتصاد, العدد 129 الصفحات 22-36
- عبدالله، نهي عيسى يوسف (2015) الحوكمة والفساد الإداري والمالي, دبلوم عالي في الإدارة العامة, كلية العلوم الإدارية, عمادة الدراسات العليا, جامعة الكويت, الكويت.
- عطاءالله، محمود شوقي (1994). دراسات متقدمة في المراجعة القاهرة: مكتب الشباب.
- الغالي، ظاهر محسن والعامري، صالح محمدي، (2010)، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال-الاعمال والمجتمع. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع, عمان الاردن.
- الغزاوي، زكي جبار كاظم (2008) دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليته في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدوائر الحكومية تحليل في أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي لوزارة المالية الهيئة العامة للضرائب، بغداد، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،
- القبطان، محمد (2006)، قواعد المراجعة في أعمال البنوك، القاهرة: دار النصر للنشر.
- القنسي، إيناس عبدالرحمن (2018) أثر التدقيق الداخلي والخارجي في إكتشاف الفساد الإداري والمالي, مجلة كلية التراث الجامعة, العدد السادس, ص: 105-127
- مازون، محمد أمين ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، (منشورة)، جامعة الجزائر .
- المالك، منصور بن حمد (2005) الفساد الإداري, رسالة معهد الإدارة, العدد 5, معهد الإدارة العامة, الرياض.
- محمد، حمد جاسم ومحمد، عباس صالح (2016) ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003 ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الثالث / السنة الثامنة (2016)
- محمد، مطلق حمد وعود سعد سلمان (2020) القيمة المضافة للتدقيق الداخلي ودورها في تحقيق دعائم الحوكمة المتمثلة بالاستقلالية والمسؤولية, بحث تطبيقي في شركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود, مجلة دراسات محاسبية و مالية, المجلد (15) ، العدد (52) ، ص: 152-170

ثانيا: المصادر الاجنبية:

- Cox, A. (2016) Internal Audit in Australia, Institute of Internal Auditors - Australia, Sydney NSW Australia, July.
- Elder, R., Beasley, M., and Arens, A. (2012), Auditing and Assurance Services, Fourteenth Edition, Pearson Education, Ltd, London.
- Shahimi, S.,Nurmazilah, D., Mahzan, M. & Norhayah, Z. (2016) Value Added Services of Internal Auditors" An Exploratory Study on Consulting Role in Malaysian Environment, Graduate School of Business, University of Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia.

م / استشارة الاستبانة

أخي الفاضلأختي الفاضلة:

تحية وتقدير ...

يطيب لنا أن نقدم لكم هذا الاستبيان الذي صمم خصيصا للحصول على بعض البيانات، والذي تقوم بها لغرض دراسة (دور التدقيق الإداري في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة استطلاعية على عينة من الأكاديميين في قسم المحاسبة في عينة من الجامعات الخاصة والاهلية في إقليم كردستان العراق). نرجو مساعدتنا للإجابة على الأسئلة الموجودة في الاستبانة بالمعلومات المطلوبة خدمة لحركة البحث العلمي علماً إن الإجابة تتصف بطابع السرية التامة.شاكرين تعاونكم معنا ...

مع التقدير.....

الباحث

الرجاء وضع إشارة (✓) في المكان المتفق مع اجاباتكم، علماً أن الموافق بشدة تعني (5) درجات وصولاً الى غير موافق بشدة وتعني درجة واحدة.

- 8 ضرورة اتباع اساليب وطرق للتفتيش و الرقابة عن الممارسات التي تسيء الى اخلاقيات العمل الوظيفي.
- 9 الاداري والمالي الفساد مكافحة ان ولا الافراد جميع جهود يتطلب تظافر على ادارة المؤسسة. يقتصر يقوم المدقق الداخلي بتدقيق الكفاءة والفاعلية و تقييم الأداء للمساعدة في ضبط الأداء المالي والإداري.
- 10

موافقة بشدة
موافقة
متوسط
مرفوض
مرفوض بشدة

اسم الجامعة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المعادة	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل
جامعة صلاح الدين	10	8	8
جامعة بوليتكنيك اربيل	10	9	9
جامعة كويه	5	5	5
جامعة السليمانية	5	5	5
جامعة دهوك	5	4	4
جامعة بوليتكنيك السليمانية	5	4	4
جامعة نولج	5	5	5
الجامعة اللبنانية الفرنسية	5	4	4
جامعة جيهان اربيل	5	4	4
المجموع	55	48	48
اسم الجامعة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المعادة	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل
جامعة صلاح الدين	10	8	8
جامعة بوليتكنيك اربيل	10	9	9
جامعة كويه	5	5	5
جامعة السليمانية	5	5	5
جامعة دهوك	5	4	4
جامعة بوليتكنيك السليمانية	5	4	4
جامعة نولج	5	5	5
الجامعة اللبنانية الفرنسية	5	4	4
جامعة جيهان اربيل	5	4	4
المجموع	55	48	48
اسم الجامعة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المعادة	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل
جامعة صلاح الدين	10	8	8
جامعة بوليتكنيك اربيل	10	9	9
جامعة كويه	5	5	5
جامعة السليمانية	5	5	5
جامعة دهوك	5	4	4
جامعة بوليتكنيك السليمانية	5	4	4
جامعة نولج	5	5	5
الجامعة اللبنانية الفرنسية	5	4	4
جامعة جيهان اربيل	5	4	4
المجموع	55	48	48

اولاً: التدقيق الاداري

1	يقوم التدقيق الاداري بفحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية في المؤسسة.
2	فاعلية من تزيد العاملين ونزاهة كفاءة التدقيق الاداري نظام.
3	نظام وتقييم بفحص الاهتمام عدم الاداري بصورة والتدقيق الرقابة فيه مواطن الضعف وتصحيح مستمرة مناخ وجود على يساعد الإدارة قبل من والمالي الإداري للفساد ملائم
4	فترة بين الوظيفي الدوران مبدأ اتباع سنوية إجازات الموظفين ومنح وأخرى للإدارة فرصة على توفير يساعد العمل في تلاعب أي لاكتشاف يمتلك المدققين المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الأداء المهني في المؤسسات المحلية.
6	الغرض ومسؤوليات ونطاق إدارة التدقيق الاداري واضحة ومعلنة ومحددة بدقة.
7	يعمل التدقيق الاداري على تطبيق برامج وأدوات المراجعة التحليلية لاكتشاف الغش والتلاعب والتحرير في المستندات.
8	يقوم التدقيق الاداري بتطبيق معايير الأداء المهني التي تساعد في كشف التجاوز المالي والإداري الموجود بالمؤسسة.
9	يحرص التدقيق الاداري باستمرار على متابعة التطورات المستخدمة في معايير التدقيق الداخلي ويستند إليها عند أداء مهامه.
10	التدقيق الاداري قادر على تقديم توصيات وملاحظات بدون ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم.

ثانياً: الحد من الفساد المالي والاداري

1	الإداري الفساد ظاهرة انتشار بزداد الصلاحيات منح بزيادة والمالي القرار في اتخاذ الواسعة والمسؤوليات تناسب وعدم الانظمة القوانين قدم ان مع المتبعة الاجراءات والسياسات من هي الحالية والظروف العمل طبيعة الفساد الاداري والمالي. اسباب أكثر وجعلها العمل أساليب تيسير الإداري الفساد تقليل على يساعد مرونة والمالي.
4	لإنجاز الواضحة الأليات وضع لذلك زمنية فترة وتحديد المعاملات التأخير المسؤول عن الموظف ومعاقبة الإداري الفساد فرص تقليل الى يودي والمالي.
5	هي من والمساءلة الشفافية غياب ان الفساد الاداري والمالي. اسباب اهم على تتم التي الاداء وتقويم رقابة ان موضوعية ومؤشرات اسس ومعايير الاداري الفساد من في الحد تساعد والمالي.
7	بالتعليمات الالتزام متابعة الى الحاجة واجراء التعديلات على والتعاميم القوانين. نصوص

عام 1896 وكندا عام 1902 ، استراليا 1904 ، مصر 1904 ، فلندا 1911 وهكذا حتى أصبح لا يخلو من بلد في وقتنا المعاصر الحاضر. ويرى (الغزوي، 2008: 35) بأنه ترجع بداية الاهتمام المهني بالتدقيق إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤١. وهذه الخطوة يمكن عدّها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي، إذ أسهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع مجال الانتفاع من خدماته، وقد عمل الجمع على تدعيم التدقيق وتطويره عن طريق بذل الجهود المختلفة.

2. تعريف مفهوم التدقيق الاداري:

يعرف التدقيق بأنه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية كافة وكذلك فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية للتحقق من نتائج اعمال المشروع والتأكد من سلامة المركز المالي للخروج برأي محايد ومستقل حول صحة العمليات والبيانات والقوائم المالية خلال فترة مالية معينة (الحسنوي، 2021: 382). ويعرف التدقيق على انه "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف محني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد و القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدي تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة (مازون، 2011: 5).

يعرف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (I.I.A) التدقيق على أنها: نشاط مستقل للتقييم داخل المؤسسة، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى، وذلك لخدمة الإدارة، كما أنها رقابة إدارية تقوم بقياس وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة." (عطاء الله، 1994: 202). ويعرف التدقيق بأنه وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة، لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلب الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصى (حلمي، 2000: 61). ويعرف بأنها جهاز فعال يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها بفاعلية من خلال اتباع نهج منظم منضبط لتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة وبما يحقق القيمة المضافة الى تلك المؤسسة (Shahimi , at all, 2016: 72).

ويعرف بأنه مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاءة قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التأكد من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصى (الحيسي، 2013: 25). وهي عبارة عن تدقيق للعمليات والدفاتر والسجلات داخل الشركة بواسطة بعض مستخدميها وتم بطريقة مستمرة، وهي مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الإداري للشركة لمقابلة احتياجات الإدارة (محمود وآخرون، 2011: 22). ومن ذلك يتضح ان وظيفة التدقيق هي (الحسنوي، 2021: 380):

ث- الفحص للتأكد من صحة القياس للعمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها في السجلات والدفاتر أي فحص القياس المحاسبي.

اسم الجامعة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المعادة	عدد الاستمارات الصالحة للتليل
جامعة صلاح الدين	10	8	8
جامعة بوليتكنيك اربيل	10	9	9
جامعة كويه	5	5	5
جامعة السليمانية	5	5	5
جامعة دهوك	5	4	4
جامعة بوليتكنيك السليمانية	5	4	4
جامعة نولج	5	5	5
الجامعة اللبنانية الفرنسية	5	4	4
جامعة جيهان اربيل	5	4	4
المجموع	55	48	48

الجدول من اعداد الباحث

المبحث الثاني: الجانب النظري

المحور الاول: التدقيق الاداري

1. نشأة التدقيق:

يرجع ظهور التدقيق كفكرة إلى ثلاثينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهوره هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض الثقل على التدقيق الخارجي خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إخضاع حساباتها للتدقيق الخارجي حتى يتم المصادقة عليها (زرقياد وشعباني، 2021: 724). وبقي دور التدقيق الداخلي مهمشاً حيث أنه لم يحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلى أن انتظم المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وقاموا بتكوين ما يسمى بمعهد المدققين الداخليين الأمريكيين I.I.A الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها (صالح، 1990: 12).

وتستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات، ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية، خصوصاً بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج، مما أدى إلى تطور الدقة المحاسبية للسجلات، وازدياد اتساع حجم المنشآت، ازدادت الحاجة إلى إصباح طابع الشرعية والمصادقية على مخرجاتها، مما أدى بالمساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء بالأجر عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة؛ وقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا بإيطاليا عام 1581 ، بحيث أصبحت العضوية في هذه الكلية عام 1669 شرطاً من شروط مزاولة مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة حيث كان لبريطانيا السبق في ذلك بإنشائها لجمعية المحاسبين القانونيين عام 1854 ، ثم جاء قانون الشركات 1862 الذي نص على وجوب عملية التدقيق بقصد حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم، أما الدول الثانية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881 والولايات المتحدة عام (1882 المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين) وألمانيا

- ج- التحقق اي امكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية باعتبارها تجسد نتائج اعمال المنظمة خلال الفترة المالية ومدى تمتثلها للواقع الاقتصادي للمنظمة.
- ح- اثبات نتائج الفحص والتحقق بتقرير مكتوب يمكن الاستفادة من بيناته.

4. اهمية التدقيق الإداري في خدمة الإدارة:

يكن اهمية التدقيق الإداري بأنه يساعد مدققو الحسابات المستقلون على الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال (الخيبي، 2013: 35). ويعتبر أداة الإدارة التي يجب من خلالها ضمان سير أعمال المؤسسة بشكل صحيح كما انه يجب أن لا يقتصر عمل التدقيق على كشف الأخطاء في البيات تطبيق القوانين التي تحكم الأنشطة العامة ولكن الأخطاء التي قد تتضمنها القوانين نفسها وبالتالي هذا يؤدي إلى تحسين النظام العام للمؤسسة (مُجد وعواد، 2020: 154). ويعتبر بمثابة حجر الزاوية الذي يؤسس حوكمة جيدة للمؤسسات ويمكنها من أن تلعب دورا هاما في تحسين الإدارة والمساءلة المالية وغير المالية (Cox, 2016: 10).

ويلعب التدقيق الإداري دورا هاما في رفع كفاءة الأداء الإداري، ومن ثم تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المشروع المادية والبشرية، وكذلك تعمل على رفع فعالية الأداء الإداري عن طريق تمكن الإدارة من الوصول إلى أهدافها بكفاءة. وأن التدقيق الإداري يمكن أن تخدم الإدارة في المجالات التالية (الاشقر، 2008: 11):

- خ- **في مجال السياسات:** يساعد التدقيق الإداري في تجميع وتبويب وتحليل البيانات المحاسبية والاقتصادية اللازمة للإدارة من اجل وضع السياسات الملائمة.
- د- **في مجال اتخاذ القرارات:** يساعد التدقيق الإداري في فحص القرارات الإدارية فيما يتعلق بإستراتيجية تحديد الأهداف والتأكد مما إذا كانت البيانات والمعلومات تنساب إلى الأهداف العليا بشكل سليم وملائم لاتخاذ القرارات.
- ذ- **في مجال التخطيط:** يساعد التدقيق الإداري في وضع ومراجعة نظام التخطيط ذاته - فهو يساعد في عملية وضع الخطط حيث يقوم بفحصها تحقيا وعميقا لتفادي احتمال الفشل في المستقبل.
- ر- **في مجال تفويض السلطات وتحديد المسؤوليات:** يساعد التدقيق الإداري على توفير نظام سليم لتفويض السلطات وتوزيع المسؤوليات - وذلك باشتراكه مع الإدارة العليا في القيام بهذا التحديد، حيث يقدم المساعدة في تقوية وتوسيع تدفق المعلومات بين مراكز المسؤولية.
- ز- **في مجال الاتصالات:** يلعب التدقيق الإداري دورا هاما في تحسين نظام الاتصالات داخل المشروع ويساعد في تصميم قنوات الاتصال الملائمة فيما بين الإدارات العليا والوسطى والدنيا في الاتجاهين وكذلك فيما بين الاتجاهات الأفقية الرئيسية - كما انه يعمل على تحسين وتوحيد لغة الاتصال لتصبح محددة ومفهومة لجميع الأطراف.
- س- **في مجال قياس النتائج:** يساعد التدقيق الإداري في تحديد المناطق أو العمليات التي تسهم في تحسين صورة الرجعية مع العمل على وضع نظام سليم لتقييم الأداء

5. مبادئ التدقيق:

حدد معهد المدققين الداخليين IIA، مجموعة من القواعد السلوكية التي يمكن بيانها بما يلي (Elder et al, 2012: 817)

كما أن التدقيق يعد من أهم أساليب أنظمة الرقابة الداخلية، حيث إن وجود التدقيق يعني تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، كما يتوقف مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي على نتائج تقييمه لفعالية نشاط التدقيق الداخلي (جمعة، 2009: 27). وأصبح التدقيق الداخلي وظيفة بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية (زرقي وشعباني، 2021: 724). ويمارس التدقيق في بيئات متعددة قانونية او ثقافية ولصالح مختلف المؤسسات من ناحية الحجم والهيكل والهدف، من قبل الأشخاص وحسب طبيعة المؤسسة وان التقيد بالمعايير الدولية يعد امر اساسي ليتمكن المدققين الداخليين ونشاط التدقيق من الوفاء بالتزاماتهم (مُجد وعواد، 2020: 154)، ويمثل الغرض من المعايير بالاتي:

- ج- توجيه الالتزام بالعناصر الملزمة للآطار الدولي لممارسة مهنة التدقيق الداخلي.
- ح- توفر المعايير اطار يتم الرجوع اليه لأداء وتطوير مجال واسع للتعلمية المضافة للتدقيق الداخلي.
- خ- تساعد المعايير في ارساء الاسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
- د- تعزز وتحسن من مسارات العمليات للمنشأة.

3. اهداف التدقيق الإداري:

يمكن تحديد اهداف التدقيق الإداري بالتالي:

- خ- مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم بقيام المدقق لعمليات الفحص والتقييم واعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي تم مراجعتها (زرقي وشعباني، 2021: 724).
- د- إبداء الرأي فيما إذا كانت الإدارة قد استخدمت الموارد البشرية والموارد المادية المتاحة بكفاءة، وبتحقيق أقصى النتائج وفقا لأهداف المشروع المحددة مقدما، وإبراز نواحي الضياع وعدم الكفاءة في كافة الأنشطة والعمليات للتغلب عليها وعلاجها وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع (الاشقر، 2008: 13).
- ذ- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم الرسم السياسات (شعباني، 2004: 72)
- ر- المحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال (شعباني، 2004: 72)
- ز- التقييم للخطة الموضوعة والإجراءات التنفيذية والسياسات المعمول بها بصدد الشؤون المالية والمحاسبية وما يتعلق بها من أمور وإبداء الرأي في الاقتراحات البناءة لتطوير هذه الخطط والسياسات مما يحقق كفاءة إنتاجية أكبر للمؤسسة ككل (شعباني، 2004: 72).

الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة (مشجل، 2006: 44). ويعرفه (الذهبي، 2007: 241) بأنه عبارة عن استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية، سواء أكان هذا الاستغلال يدافع شخصي من الموظف ذاته أو نتيجة الضغوط التي يمارسها عليه افراد من خارج الجهاز الحكومي. ويعرف (بوادي، 2008، 13) الفساد الإداري بأنه سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه و سلطاته في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الاقارب و الاصدقاء والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة. ويعرفه (الخفاجي، 2009، 21) بأنه تجاوز الموظف المختص في الدولة حدود واجباته ومن ثم مخالفته للقوانين والأنظمة السارية أو المرعية بقصد تحقيق منفعة غير مشروع له أو لغيره مثل الاستيلاء على المال العام، أو الأملاك الخاصة في الدولة من أراضي أو عقارات أو آليات. ويعرف بأنه وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان واتباع الشبهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم (موجي وحسين، 2015، 101). ويعرف بأنه التصرفات غير القانونية والتعقيدات البيروقراطية وأخطاء القطاع العام المؤدية إلى عدم تحقيق أهدافه في تقديم أفضل الخدمات العامة للمجتمع (حسن، 2015، 197). ويعرف الفساد استنادا الى قانون مكافحة الفساد في الامم المتحدة على انه القيام باي عمل يمتثل بأداء غير صحيح للعمل او الواجب او اساءة له نتيجة لاستخدام موقع او سلطة بما في ذلك القيام بهذه الافعال توقعها لتحصيل شي مميز او سعيا للحصول على ميزة اخرى يوعد بها او تعرض وتطلب بشكل غير مباشر او مباشر (الحسناوي، 2021: 383). ويعرف على أنه إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص او انه معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي و عليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب بل انه نتيجة لانحراف القيم عن انماط السلوك القائم المعهود (القيسي، 2018: 130).

2. اسباب ودوافع ظهور الفساد المالي والاداري:

- تعددت الاسباب والدوافع التي تقود الى تكوين هذه المشكلة المتعلقة بالفساد المالي والاداري حيث حدد (الحسناوي، 2021: 385) هذه الاسباب بالتالي:
6. الإدارة العامة.
 7. مستوى الدخل والمعيشة.
 8. التقصير في تطبيق القوانين.
 9. ضعف دور الرقابة الصحافة والإعلام.
 10. النظام السياسي.
- وحدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي (عبدالله، 2015: 9)
6. تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها .
 7. وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
 8. حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
 9. ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
 10. توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

المبدأ الأول- النزاهة: والتي تؤسس الثقة بأداء المدقق وبالتالي توفير الأساس للاعتماد على حكمه.

المبدأ الثاني- الموضوعية: والتي تتطلب أن يكون المدقق على قدر كبير من الموضوعية المهنية في جمع وتقييم وإيصال المعلومات حول النشاط أو العملية التي يتم تدقيقها.

المبدأ الثالث- السرية: حيث يتعين على المدقق احترام قيمة وملكية المعلومات التي يحصل عليها، وعدم الكشف عن هذه المعلومات بدون مسوغ قانوني ما لم يكن هناك التزام قانوني أو محني للقيام بذلك.

المبدأ الرابع- الكفاءة المهنية: بحيث يكون المدقق قادر على اكتساب المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة التي تمكنه من أداء عمله بمهنية وكفاءة.

6. التحديات و المشاكل التي تواجه المدقق الإداري

يمكن تحديد اهم التحديات و المشاكل التي تواجه المدقق الإداري بالتالي (رضا، 2017: 36):

4. **التأهيل العلمي والعمل للمدقق الإداري :** لم يلق التدقيق الإداري قدرا كبيرا من الاهتمام التدقيق المالي، نظرا لما يتطلبه من تأهيل علمي وعملي وعناية محنية، حيث أن التدقيق الإداري الفعال يعتمد بقدر كبير على المدقق وحالته الذهنية.
5. **توفير البيانات في الوقت المناسب :** صعوبة توفير البيانات والخطط والبرامج و الأهداف في الوقت المناسب وبالقدر الكافي والدقة العالية.
6. **عدم وجود معايير واضحة ومحددة :** يستلزم تقييم الأداء الإداري وجود معايير واضحة ومحددة عند الاستخدام للموارد الاقتصادية المتاحة سواء بشرية أو مادية أو مالية.

المحور الثاني: الفساد الاداري والمالي:

1. مفهوم الفساد:

يعد مصطلح الفساد المالي والإداري مصطلحا عاما، إذ يشمل أكثر من جانب من جوانب العمل الوظيفي، فقد تنصب ممارساته على الجانب القانوني، أو على الجانب المالي أو يكون ومنصب على الجانب الإداري ولكن القاسم المشترك لنتائج تلك الممارسات، هو تحقيق منافع و مصالح غير مشروعة من قسم من العاملين عن طريق استغلال مناصبهم الادارية أو الوظيفية (رحيل، 2019: 190).

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ، وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر ، وهو داء خطير يهلك الحرث والنسل لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية ، ولكن بدرجات ونسب متفاوتة وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات بان الفساد المالي والإداري يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي ، والمستوى المعيشي المرتفع ، بينما يرتفع بمعدلات و وتأثر كبيرة في الدول النامية بصفة عامة ، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص . ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي والإداري ، كانتشار الرشوة ، والتسيب بين الموظفين وضعف الإنتاجية وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات (طاهر وحسين، 2021: 27).

ويعرف ظاهرة الفساد المالي والإداري بأنه المتاجرة بالوظيفة وامتيازاتها واستغلال النفوذ لغير الاعراض القانونية الموجودة لأجلها (الشيخلي، 1999، 73). ويعرف بأنه التصور القيمي عند الافراد والذي يجعلهم غير قادرين على تقويم الالتزامات

- من جانبه يرى (الغالي والعامري، 3000: 358) بأن الأسباب المؤدية للفساد المالي والاداري يكمن في التالي:
- ث- **مسببات تنظيمية (مؤسسية):** وتتضمن ضعف المنظومة الرقابية والبطالة المنقعة وطبيعة العمل المؤسسي، فضلا عن حجم المؤسسة والعلاقة مع المسؤولين في الهيكل الاداري وكذلك عدم الاستقرار على المستوى المهني.
- ج- **مسببات شخصية:** تتعلق بمدى الخدمة والعمل الوظيفي بالإضافة لعامل العمر والمهنة والجنس والتحصيـل الدراسي والحاجة المادية والتخصص الدقيق والائانية والوعي العام .
- ح- **مسببات بيئية:** وتشمل عوامل البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التشريعية.
- 3. مظاهر الفساد المالي والاداري:**
- يتم التعبير عن ظاهرة الفساد المالي والاداري عبر مجموعة سلوكيات متداخلة ومتشابكة في أغلب الأحيان، ويمكن تصنيفها وفق الاتي (يونس واخرون، 2020: 450):
- خ- **الرشوة:** وتعني الحصول على منافع أو أموال إضافية لقاء تنفيذ عمل أو إجراء يتنافى مع أصول المهنة أو الوظيفة..
- د- **المحسوبية:** والمتصود بها تأدية الاعمال لمصلحة شخص ما أو جهة معينة يتبع لها ذلك الشخص كأن تكون عشيرة أو عائلة أو منظمة حزبية من غير أن يكونوا مستحقين لها.
- ذ- **المحاباة:** وهي تفضيل جهة تتبع لصاحب النفوذ أو السلطة على حساب جهة أخرى في عمل مناف للاستحقاق، والغاية الاساسية من ذلك هو مقابل الحصول على منفعة معينة.
- ر- **الواسطة:** تفسر الواسطة على أنها تقديم الافضلية لشخص أو جماعة معينة من دون الالتفات الى عوامل الكفاءة اللازمة، مثال ذلك منح شخص محدد لمنصب أو مسؤولية معينة لاسباب تتعلق بالانتماء الحزبي أو العشائري ويكون ذلك خارج إطار الاحقية والكفاءة .
- ز- **سرقة المال العام:** وتشير الى الاستحواذ على أموال الدولة عبر التصرف بها من دون مسوغ قانوني وتشريعي وبشكل سافر تحت مسميات متنوعة
- س- **الابتزاز:** ويقصد به استحصال أموال بطريقة قسرية من قبل طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ خدمة أو مصلحة مرتبطة بمهنة الشخص المبتز والفاسد.
- ويرى (طاهر وحسين، 2021: 28) بأن للفساد المالي والاداري مظاهر وتجليات سياسية ومالية وادارية واخلاقية وكتالي:
- ج- **ففي الجانب السياسي،** يتجلى الفساد في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.
- ح- **وفي الجانب المالي،** يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تقون سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية. وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية.
- 4. استراتيجيات الحد من الفساد الاداري والمالي:**
- يمكن تحديد الاستراتيجيات المطلوبة للحد من الفساد الاداري والمالي بمايلي:
- ح- القدوة الحسنة من قبل القيادات الادارية في المستويات المختلفة و تفعيل دور المساءلة الادارية و الرقابة الذاتية على مستوى المنظمة (المطيري، 2003، 21)
- خ- أن تتضمن الدورات التدريبية على اخلاقيات العمل الوظيفي وعدم الاقتصار على مجرد سرد النظريات الادارية (الجاف واخرون، 2017: 506).
- د- تفعيل دور وسائل الاعلام المختلفة في توضيح ضرر الفساد الاداري على الافراد والمجتمع (الجاف واخرون، 2017: 506).
- ذ- تفعيل مبداء الجدارة في شغل الوظيفة من خلال اجراءات دقيقة تعتمد على الكفاءة و الاستحقاق ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب (المالك، 2005، 10).
- ر- تحسين الاوضاع الوظيفية والمعيشية للافراد العاملين بما يساعدهم على الاستقرار و يغنيهم عن اللجوء الى وسائل منحرفة للكسب (المالك، 2005، 10).
- المحور الثالث: دور التدقيق الاداري في الحد من الفساد الاداري والمالي**
- تعتبر ظاهرة الفساد المالي والاداري متغلغلة في اغلب مفاصل الحياة وما ينعكس عليها من الآثار السلبية في دوائر ومؤسسات الدولة مما يقود الى العديد من الطرق لمكافئته ويتمثل ذلك بواسطة المحاسبة القانونية والادارية والمسائلة للأشخاص الذين يتولون المناصب العليا نظير اعمالهم بالإضافة الى ان يكون الموظف دائما مسؤول امام مرؤوسه في العمل وخصوصا الموظفين الذين يكونون بمنصب عالي بالدولة كمنصب مدير عام او وزير او من هم ويحاسبون ويراقبون باستمرار من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية (مُجد ومُجد، 2016). وان آليات مكافحة الفساد تشكل عدة عناصر أساسية في مكافحة الفساد المالي والإداري وتمثل هذه الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف إحراز أداء أمثل وأعلى، كذلك وتعتبر نشاطا دائم ومستمر يأخذ بنظر الاعتبار القيم البيئية والادارية لذلك فإن اغلب مؤسسات مكافحة الفساد الإداري تضع اشكال وحالات معينة لمكافحة حالات الفساد الموجود وتبنى هذه الإستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة، ولا بد من توفر الإرادة الجدية والقوية من قبل القيادات العليا في البلد لمحاربة الفساد المالي والإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا يوجد تقاطع بين مكافحة الفساد والسلطات السياسية (الحسناوي، 2021: 385).
- المبحث الثالث: وصف متغيرات البحث واختبار الفرضيات**

المتغير	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
1	4	0.33	3	6	3	10	2	4.06	1.15	81.2
2	4	0.33	6	0	0	6	3	3.81	1.48	76.2
3	3	0.47	3	3	3	12	1	3.93	1.04	78.8
4	3	0.41	2	2	4	6	3	3.65	1.42	73.2
5	2	0.33	1	1	22	1	5	3.17	1.20	63.4
6	2	0.56	7	0	0	10	3	3.88	1.12	77.6
7	4	0.37	8	3	3	6	1	4.10	1.05	82.1
8	1	0.43	1	5	10	4	3	3.85	1.14	77.5
9	2	0.41	0	1	22	1	4	3.62	1.10	72.4
10	2	0.16	8	5	1	12	5	3.42	1.31	68.4
المعدل العام لفقرات التدقيق الإداري		3.74	9	75	1.206					

تبين نتائج الجدول (4) التوزيعات التكرارية وقيم الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لفقرات التدقيق الإداري والتي استخدمت العبارات (X10 - X1) لقياس هذا المتغير، إذ يشير نتائج الجدول إلى اتفاق إيجابي لهذا المتغير وذلك من اتفاق (75%) من عينة الباحثين، وعدم اتفاق (25%) منهم، بوسط حسابي عام (3.749) وانحراف معياري عام (1.206). وأن أبرز الفقرات التي أسهمت في أغناء هذا المتغير هو X7 الذي يتضمن (يعمل التدقيق الإداري على تطبيق برامج وأدوات المراجع

التحليلية لاكتشاف الغش والتلاعب والتحرير في المستندات) حيث كان الاتفاق عليها بنسبة (82%) وبوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (1.057). بينما كانت أقل نسبة في هذا المتغير كان للفقرة X10 التي تتضمن (التدقيق الإداري قادر على تقديم توصيات وملاحظات بدون ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم) حيث كانت شدة الإجابة (63.4%) وبوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (1.209).

يتضمن هذا المبحث وصف وتشخيص لأهم متغيرات البحث وذلك من أجل التعرف على الاختلافات في آراء عينة البحث بهدف قياس دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري.

1. ثبات الاستبانة

تم حساب معامل ثبات الاستبانة عن طريق استخدام برنامج SPSS وذلك لحساب معامل ألفا كرونباخ Alpha Coefficient. وكانت القيمة الكلية لمعامل ألفا العامة للاستبانة كاملة تساوي (0.924)، وهو معامل ثبات مرتفع، ويشير إلى تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات. كما تم حساب معامل ألفا للثبات لكل محور من محاور الاستبانة والتي توضحها الجدول (3) الآتي:

جدول (3) معامل ألفا كرونباخ

المتغير	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
التدقيق الإداري	10	0.893
الحد من الفساد المالي والإداري	10	0.883
الاستبانة ككل	20	0.924

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

2. وصف متغيرات البحث

1. وصف فقرات التدقيق الإداري

الجدول (4) التوزيعات التكرارية و النسب المئوية والاطواس الحسابية لفقرات التدقيق الإداري

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

2.2. وصف فقرات الحد من الفساد المالي والاداري

تبين نتائج الجدول (5) التوزيعات التكرارية وقيم الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لفقرات الحد من الفساد المالي والاداري والتي استخدمت العبارات (Y10 - Y1) لقياس هذا المتغير، إذ يشير إلى اتفاق إيجابي لهذا البعد وذلك من اتفاق (77.68%) من عينة الباحثين، وعدم اتفاق (22.32%) منهم، بوسط حسابي عام (3.885) وانحراف معياري عام (1.029). وأن أبرز الفقرات التي أسهمت في أغناء هذا المتغير هو Y6 الذي يتضمن (ان رقابة وتقييم الاداء التي تتم على اسس ومعايير ومؤشرات موضوعية تساعد في الحد من الفساد الاداري والمالي). حيث كان الاتفاق عليها بنسبة (84.2%) وبوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (1.010). بينما كانت أقل نسبة في هذا المتغير للفقرة Y2 التي تتضمن (ان قدم القوانين والالظمة وعدم تناسب الاجراءات والسياسات المتبعة مع طبيعة العمل والظروف الحالية هي من اسباب الفساد الاداري والمالي) حيث كانت شدة الإجابة (69.2%) وبوسط حسابي (3.46) و انحراف معياري (1.148)

الجدول (5) التوزيعات التكرارية و النسب المئوية و الاوساط الحسابية لفقرات الحد من الفساد المالي والاداري

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتيج برنامج SPSS

3. اختبار فرضية البحث:

ينصب اهتمام هذه الفقرة على اختبار فرضية البحث الرئيسة والخاصة بقياس علاقة الارتباط بين التدقيق الاداري والحد من الفساد المالي والاداري. حيث توضح نتائج الجدول (6) أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق الاداري والحد من الفساد المالي والاداري مجمعة، وبلغت قيمة هذا الارتباط (0.871). وهي علاقة ارتباط معنوية عالية عند مستوى معنوية (0.05). ويشير هذا إلى أهمية دور التدقيق الاداري وممارساته في الحد من الفساد المالي والاداري المطلوب من وجهة نظر الافراد الباحثين وعلى هذا الأساس فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسة.

التدقيق الاداري والحد من الفساد المالي بين الارتباط علاقات الجدول (6) نتائج

والاداري

التدقيق الاداري

.871**

الحد من الفساد المالي والاداري

.000

الدلالة الاحصائية

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات:

توصل البحث الى التالي:

1. التدقيق الاداري هي فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية كافة وكذلك فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية للتحقق من نتائج اعمال المشروع والتأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة.

2. التوصيات

2. يعمل التدقيق الاداري على تطبيق برامج وأدوات المراجعة التحليلية لاكتشاف الغش والتلاعب والتحرير في المستندات وخص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية في المؤسسة.
3. توصل البحث الى ان التدقيق الاداري يقوم بتطبيق معايير الأداء المهني التي تساعده في كشف التجاوز المالي والإداري الموجود بالمؤسسة.
4. توصل البحث الى ان رقابة وتقييم الاداء التي تتم على اسس ومعايير ومؤشرات موضوعية تساعد في الحد من الفساد الاداري والمالي.
5. توصل البحث الى ان مكافحة الفساد الاداري والمالي يتطلب تظافر جهود جميع الافراد ولا يقتصر على ادارة المؤسسة.

المعدل العام لفقرات الحد من الفساد المالي والاداري

3.885
1.029
77.68
22.32

والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (13)، العدد (2)، ص: 374-394.

● حلمي، جمعة احمد (2000). المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

● الخفاجي، حاكم جبوري (2009) علاقة و أثر الفساد الاداري على جودة تنفيذ المشاريع الخدمية-دراسة مقارنة بين هيئة اعمار محافظة النجف و الادارة المدنية المؤقتة، دراسة استطلاعية من وجهة نظر عينة من القيادات الادارية لمديرية التربية و الاشراف التربوي ومدراء المدارس في محافظة النجف الاشراف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 3، العدد 12، ص: 53-19.

● الخبيسي، عبدالباسط احمد (2013) مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة (دراسة تطبيقية تحليلية) رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الأزهر بغزة.

● الذهبي، قاسم ناصر مطر (2007) اثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.

● رحيل، محمد احمد (2019) مظاهر الفساد المالي والاداري وآثارها على المرفق العام (دراسة قانونية) مجلة جامعة تكريت للتحقيق، المجلد (3) العدد(4/1)، ص: 187-211.

● رضا، بدار محمد (2017) التدقيق الإداري وفق المعايير الدولية دراسة تطبيقية- بلدية الحسينان بلدية مستغانم ولاية مستغانم، رسالة ماجستير، الجزائر.

● زرقواد، وسام، وشعباني، لطفي (2021) آثار المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية و دور التدقيق الداخلي في الكشف عنها و استبعادها - دراسة حالة - مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد: 1، ص: 715 - 734.

● شعباني، لطفي (2004). المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة. رسالة ماجستير . جامعة الجزائر.

● الشخيلي، عبدقادر (1999) أخلاقيات الوظيفة العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى.

● صالح، العميرات احمد (1990) المراجعة الداخلية: الاطار النظري والمحتوى السلوكي: دار البشير، عمان، الاردن.

● طاهر، زهراء عبد القادر وحسين، عبد الإله توفيق (2021) الحوكمة مدخل محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات والشركات المملوكة للدولة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129 الصفحات 36-22

● عبدالله، نهي عيسى يوسف (2015) الحوكمة والفساد الاداري والمالي، دبلوم عالي في الادارة العامة، كلية العلوم الادارية، عمادة الدراسات العليا، جامعة الكويت، الكويت.

● عطاءالله، محمود شوقي (1994). دراسات متقدمة في المراجعة القاهرة: مكتب الشباب.

1. ضرورة الاهتمام بفحص وتقييم نظام الرقابة والتدقيق بصورة مستمرة وتصحيح مواطن الضعف فيه من قبل الإدارة والتي من الممكن ان يساعد على الحد من وجود مناخ للفساد الإداري والمالي.

2. من الضروري ان يحرص المدقق باستمرار على متابعة التطورات المستخدمة في معايير التدقيق الاداري ويستند إليها عند أداء مهامه، وان يكون قادر على تقديم توصيات وملاحظات بدون ضغوط أو انصياع.

3. من الضروري ان يقوم المدقق بتدقيق الكفاءة والفاعلية و تقييم الأداء للمساعدة في ضبط الأداء المالي والإداري للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي.

4. من الضروري تجديد القوانين والسياسات حيث ان قدم القوانين والانظمة وعدم تناسب الاجراءات والسياسات المتبعة مع طبيعة العمل والظروف الحالية هي من اسباب الفساد الاداري والمالي.

5. ضرورة تيسير أساليب العمل وجعلها أكثر مرونة والتي يساعد على الحد من الفساد الإداري والمالي.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية:

● الاشقر، محمد احمد (2008) مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الإدارة وترشيد قراراتها في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. دراسة تحليلية : لأراء مدراء الشركات المساهمة ، المراجعين الداخليين ، المراجعين الخارجيين في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، الجامعة الإسلامية-غزة.

● بوادي، حسنين (2008) الفساد الاداري لغة المصالح، الطبعة الاولى، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.

● الجاف، نظمية احمد وصادق، زانا مجيد وحسن، ريام صالح (2017) تفعيل أخلاقيات العمل الوظيفي في الحد من مظاهر الفساد الإداري - دراسة استطلاعية لآراء القيادات الادارية في جامعة كويه باقليم كردستان العراق. المؤتمر العلمي الدولي الرابع لجامعة التنمية البشرية في السلجمانية بعنوان (نحو التنمية المستدامة) للمدة 8 و 9 نيسان 2017

● جمعة، أحمد حلمي (2009) المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث: الإطار الدولي: أدلة ونتائج التدقيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

● حسن، سهير حسين (2015) المسؤولية الأخلاقية في مواجهة الفساد الإداري و المالي، مجلة ديالى، العدد 65، ص: 215-194.

● الحسناوي، رزاق جفات كريدي (2021) دور التدقيق الداخلي والرقابة على الاداء المؤسسي في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والمالي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 13 ، العدد 2 ص ص 374 - 39

● الحسناوي، رزاق جفات كريدي (2021) دور التدقيق الداخلي والرقابة على الاداء المؤسسي في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والمالي. مجلة كلية الإدارة

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- الغالي، ظاهر محسن والعامري، صالح مهدي، (2010)، المسؤولية الاجتماعية وإخالفات الاعمال-الاعمال والمجتمع، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- الغزاوي، زكي جبار كاظم (2008) دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليته في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدوائر الحكومية تحليل في أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي لوزارة المالية الهيئة العامة للضرائب، بغداد، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،
- القبطان، محمد (2006)، قواعد المراجعة في أعمال البنوك، القاهرة: دار النصر للنشر.
- القيسي، إيناس عبدالرحمن (2018) أثر التدقيق الداخلي والخارجي في إكتشاف الفساد الإداري والمالي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السادس، ص: 105-127
- مازون، محمد أمين ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، (منشورة)، جامعة الجزائر.
- المالك، منصور بن حمد (2005) الفساد الإداري، رسالة معهد الإدارة، العدد 5، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- محمد، حمد جاسم ومحمد، عباس صالح (2016) ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003 ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الثالث/ السنة الثامنة 2016)
- محمد، مطلق حمد وعود سعد سلمان (2020) القيمة المضافة للتدقيق الداخلي ودورها في تحقيق دعائم الحوكمة المتمثلة بالاستقلالية والمسؤولية، بحث تطبيقي في شركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد (15) ، العدد (52) ، ص: 152-170
- محمود، رافت سلامة، كلبونه، احمد يوسف، زريقات، عمر محمد (2011)، علم تدقيق الحسابات النظري، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- مشجل، هاني حميد (2006) العلاقة بين تدعيم نظم الرقابة المالية و معالجة نواحي الفساد الإداري والمالي، مجلة دراسات محاسبية و مالية جامعة بغداد، المجلد 1، العدد 3، ص: 61-43.
- المطيري، حزام (2003) الفساد الإداري: صراع الاخلاق و المصالح، رسالة معهد الإدارة، العدد 5، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- موحي، مهدي عطية و حسين، جاسم محمد (2015) استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الاداء المنظمي دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد، 208، العدد 14، ص: 131-94
- يونس، نعيان منذر و جسوم، بكر حميد و إسماعيل، عطية محمد (2020) تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (2003-2018) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، الصفحات 446-458.
- Cox, A. (2016) Internal Audit in Australia, Institute of Internal Auditors - Australia, Sydney NSW Australia, July.
- Elder, R., Beasley, M., and Arens, A. (2012), Auditing and Assurance Services, Fourteenth Edition, Pearson Education, Ltd, London.
- Shahimi, S.,Nurmazilah, D., Mahzan, M. & Norhayah, Z. (2016) Value Added Services of Internal Auditors" An Exploratory Study on Consulting Role in Malaysian Environment, Graduate School of Business, University of Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia.